توجهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط
بين المخاوف الأمنية والحوارات الإستراتيجية

بالة عمار باحث دكتوراه جامعة باتنة
أستاذ مساعد بجامعة خنشلة

ملخص:

شهد حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة مناقشة لمهامه وعلاقته مع دول جنوب المتوسط، نظرا لتزايد حجم التحديات الموجودة في بنيته بين دفع أوروبي نحو مزيد من الاستقلالية، وسحب أمريكي نحو مزيد من التدخل.

وبغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل الحلف حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على آلية اتخاذ القرار، فإن الحلف قد عرف تغييرا في إستراتيجيته بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية العالمية، حيث أن هدف الحلف في الدفاع عن أراضيه ضد أي هجوم عسكري محتمل قد انتهى، وحل محله مفهوم أوسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا وما حولها، لتأخذ منطقة جنوب المتوسط حيزا معتبرا من التوجهات الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة التي تراوحت بين تزايد مدركات الحلف ومخاوفاته من توسع التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، وربطها بتصاعد المد الإسلامي في المنطقة (التجربة الجزائرية خاصة)، وإطلاق جملة من المبادرات التي تسعى إلى ضبط علاقة الحلف بدول جنوب المتوسط وإبقائهم تحت المظلة الأمنية للحلف بتكاليف أقل ورؤى تتماشى وأجندة الحلف الأمنية في المتوسط.

Abstact :

The North Atlantic Treaty Organization "NATO", Embodies the transatlantic link that binds Europe and North America, within a unique defensive alliance and security, and the permanent objective of " NATO" has also been selected in the Washington Treaty, remains to maintain the freedom and security of all its members, by all the potential political and military means. In this context, NATO took over the common defense of its members since its foundation in 1949, as an essential forum for consultation on security issues according to its members, and a fundamental pillar of peace and stability in the Mediterranean space.

The "Nato" has known a change in its strategy after the collapse of the Soviet Union, to face new threats to global security environment, where the goal of the alliance to defend its territory against any potential military attack, had ended and was replaced by a broader concept centered on spreading security and stability across Europe and around, thus, the southern Mediterranean region has entered within the concerns of the alliance, after the Cold War

www.manaraa.com

مقدمة:

تجسد منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" الصلة الأطلسية التي تربط أوروبا وأمريكا الشمالية ضمن تحالف دفاعي وأمني فريد من نوعه. ويبقى الهدف الرئيسي والدائم للحلف كما تم تحديده في معاهدة واشنطن، الحفاظ على حرية وأمن كافة أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية. وفي هذا الإطار، تولى الناتو الدفاع المشترك على أعضائه منذ تأسيسه عام 1949، كما أنه يشكل منتدى أساسيا للتشاور في قضايا الأمن التي تهم مصلحة أعضائه، وركنا جوهريا للسلام والاستقرار في الفضاء المتوسطي.

وقد شهد الحلف بعد الحرب الباردة مناقشة لمهامه وعلاقته مع دول جنوب المتوسط، نظرا لتزايد حجم التحديات الموجودة في بنيته بين دفع أوروبي نحو مزيد من الاستقلالية، وسحب أمريكي نحو مزيد من التدخل.

وبغض النظر عن الخلافات الحاصلة داخل الحلف حول سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على آلية اتخاذ القرار، فإن الحلف قد عرف تغييرا في إستراتيجيته بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة في البيئة الأمنية العالمية، حيث أن هدف الحلف في الدفاع عن أراضيه ضد أي هجوم عسكري محتمل قد انتهى وحل محله مفهوم أوسع يتمحور حول إشاعة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا وما حولها، لتأخذ منطقة جنوب المتوسط حيزا معتبرا من التوجهات الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تعتبر الإستراتيجية الأمنية الأطلسية لحلف "الناتو" تجاه دول جنوب المتوسط، الإطار الأنسب لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط؟**

للإجابة على الإشكالية ارتأينا افتراض مايلي:

- يعمل حلف شمال الأطلسي على بلورة إستراتيجية جديدة تعتمد على الحوار الأمني كوسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية الجيدة وكمحاولة للتكيف مع بيئة أمن ما بعدو الحرب الباردة.
- يعكس الحوار الأطلسي – المتوسطي رؤية الحلف في أن أوروبا مرتبطة بصورة وثيقة بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أولا: نظرية الأمن الجماعي كمفسر لتوجهات حلف شمال الأطلسي الجديدة:

تعتبر نظرية الأمن الجماعي إحدى مفسرات الأمن الدولي المعاصر، حيث تحمل السياسة الواقعية وحسابات القوة على محمل الجد، لكنها تجادل أيضا بأنه يجب تضمين السياسة المحلية والاعتقادات والمعايير بوصفها محددات هامه لسلوكيات الدول، ويرى أنصار الأمن الجماعي أنه رغم بقاء القوة العسكرية خاصية مهمة من خصائص الحياة الدولية، فإنه توجد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع ذلك فرص واقعية لتجاوز عالم الواقعية الذي يتميز بالاعتماد الذاتي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث يرفضون الفكرة القائلة بأن سلوك الدول هو مجرد نتاج بنية النظام الدولي ويقولون بأن الأفكار مهمة أيضا حسب الطرح البنائي.

ويرى **تشارلز وكليفورد كوبشان** في معرض تناولهما للأمن الجماعي، أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بهدف المحافظة على الاستقرار وأنها عند الضرورة تتكاثف لوقف العدوان.

وانطلاقا من ذلك فإن الأمن الجماعي ينطوي على اعتراف من جانب الدول بأنه يجب عليها الاتفاق على ثلاثة مبادئ رئيسية في علاقتها مع بقية الدول، إذا أرادت أن تعزز أمنها:

- ❖ يجب أن تتخلى عن استعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة بدل من ذلك على تسوية منازعاتها سلميا، والتغييرات ممكنة في العلاقات الدولية، ولكن يجب تحقيقها عن طريق الحوار والمفاوضات لا عن طريق القوة.
- ❖ يجب على الدول أن توسع مفهومها للمصلحة الوطنية بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشاكل في النظام فإن جميع الدول المسؤولة تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.
- ❖ يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على ثقة بعضها ببعض، حيث يقول **اينيس كلود** بأن نظاما أمنيا كهذا يعتمد على أن تعهد الدول بمصائرها إلى الأمن الجماعي.[1]

ويقر مؤيدو نظرية الأمن الجماعي بوصفه طريقة لإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من الأمن الدولي وذلك من خلال إقامة مؤسسات للأمن الجماعي، وعليه فإن عملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى، فالأمن الجماعي يعتبر طريقة لتوفير آلية أكثر نجاعة لعملية التوازن إزاء طرف معتد.[2]

وانطلاقا من هذا الطرح يمكن التركيز على فكرة الجماعة الأمنية، على اعتبار أنه مفهوم يعبر عن واقع في العلاقات الدولية، يمثل تكتلا أو عددا من الدول التي تخلق مستوى معين من التعاون فيما بينها، ما يجعل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض أمرا مستبعدا، ويدفع بها إلى خلق آليات تحميها من المخاطر الداخلية والخارجية.

[1] - جون بيليس وستيف سميث، عولة السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص431.

[2] - المرجع نفسه، ص 432 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: آليات عمل حلف الناتو:

إن أحد مفاتيح ديمومة الحلف تكمن في آلية اتخاذ القرار القائم على الإجماع، وهذا يعني أن كافة القرارات تتخذ بالإجماع الأمر الذي يتطلب إجراء مشاورات ومناقشات حيوية قبل اتخاذ أي قرار هام، وقد يبدو هذا النظام بطيئا إلا أنه ينطوي على امتيازين هامين:

الأول: احترام سيادة واستقلال كل دولة عضو و **الثاني**: أنه عندما يتم التوصل إلى اتفاق فهو يحضى بدعم كافة الدول الأعضاء وتعهدهم بتطبيقه.

يعتبر مجلس شمال الأطلسي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات الهامة داخل حلف الناتو، وتمثل فيه كل دولة بممثل دائم برتبة سفير يؤازره وفد وطني مكون من مستشارين دبلوماسيين وخبراء عسكريين، ويعقد المجلس اجتماعاته على مستوى السفراء على الأقل مرة في الأسبوع، وغالبا ما يكون أكثر من ذلك، كما يعقد المجلس اجتماعات منظمة على مستوى على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ومن فترة إلى أخرى على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

يترأس حلف الناتو أمين عام يعين كل لمدة أربع سنوات تقريبا، ويكون الأمين العام رجل دولة كبير معروف دوليا ومن إحدى الدول الأعضاء ويترأس اجتماع مجلس شمال الأطلسي وهيئات أخرى تابعة للناتو، ويسعى إلى تحصيل الإجماع بين الدول الأعضاء كما أنه يدير الأنشطة اليومية للحلف ويساعده طاقم دولي من الخبراء والرسميين من كافة الدول الأعضاء.

لا يقتني الناتو قوات مسلحة خاصة، بل إن أغلبية القوات تحت تصرفه تظل تحت قيادة وإشراف الدول الأعضاء التي تسند إليها مهام تتراوح بين الدفاع المشترك ومهام جديدة مثل حفظ السلام، وتسند للهياكل السياسية والعسكرية التابعة للناتو التخطيط الذي يمكن القوات المسلحة من تنفيذ هذه المهام، وكذلك الترتيبات التنظيمية الضرورية لقيادتها المشتركة ومراقبتها وتدريبها وتأهيلها.[1]

ويرتكز تدخل الناتو في منطقة جنوب المتوسط على عدة محاور، كما يمتلك وسائل وآليات تمكنه من تطبيق سياسة التطويق ومنها:

- العمل على وقف النزاع المسلح من خلال الانحياز لصالح تيار على حساب تيار آخر، أو فصيل على حساب فصيل آخر، يرى أنه الأقدر والأجدر على تحقيق أهدافه دون أي تدخل عسكري مسلح، أو من خلال خلق آلية مشتركة للتنسيق بين أولويات الحلف وأولويات المبادرات الأخرى التي غالبا ما تطرح من قبل الدول الأعضاء فيه.

[1] - " الناتو في القرن الواحد والعشرين"، http://www.nato.int

www.manaraa.com

- المحافظة على الاستقرار والأمن الإقليمي من خلال تفصيل برامج التعاون والتدريب لكل دولة بما يراعي خصوصياتها ومتطلباتها، انطلاقا من التغيرات الجيو-إستراتيجية المهمة، والتي تحولت على إثرها طبيعة حلف الناتو من القيام بمهام عسكرية تقليدية إلى مهام جديدة تتمثل في حفظ السلام والأمن الإقليمي، بما يتطلبه ذلك من إقامة شراكة مع دول عربية ومتوسطية من أجل تحقيق ذلك الهدف.
- المحافظة على وتحقيق الأمن الملاحي، وهي وسيلة حديثة طبقها الحلف في منطقة بحر العرب، وخليج عدن، والقرن الإفريقي تحت دعوى تخليص المنطقة من أعمال القرصنة من خلال التحكم في أربعة مضايق أساسية يُعنى بها أمن الخليج، واستتباعا أمن الطاقة النفطية، وهي مضايق: هرمز، وباب المندب، وبالك الواقع بين سريلانكا والهند، وملقا الواقع بين سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا.[1]

ثالثا: مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة:

أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية للأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا، إلى عدم تناسبه مع المشهد الأمني في دول جنوب المتوسط، حيث وسع الأمن إلى أبعاد أخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وقد ميز **باري بوزان** بين أربعة أبعاد أساسية للأمن هي[2]:

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذالك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

ويرى **شارل زورغبيب** أن المنطقة المتوسطية تواجه مجموعة من التحديات الأمنية على رأسها[3]:

---

[1] - أحمد السيد تركي،"الناتو.. ذراع جديدة لتطويق الشرق الأوسط".
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1237705822032&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

[2] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 16.

[3] - بن صايم نوار وآخرون، الجزائر والأمن في المتوسط، الملتقى الدولي، الجزائر، قسنطينة، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، يومي 29 و30 أفريل 2008، ص 32.

www.manaraa.com

1. **التطرف الديني:** فالمفهوم الأوروبي لمشكلة التطرف الديني لا يتوقف عند اعتبارها أعمال عنف وإرهاب وتخريب، بل يتعداها إلى اعتبارها متعلقة بأخطار داخلية تؤثر على النسيج الاجتماعي واستقرار الدول الأوروبية.
2. **خطر السباق نحو التسلح:** وهو مرتبط بشكل مباشر بالأمن والسلم في المتوسط، فالمنطقة تمثل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم، كما يمثل امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مبررا لسباق نووي في المنطقة خاصة بعدما أشيع حول النوايا الجزائرية والليبية.
3. **خطر الضغط الديمغرافي:** وهو خطر يرتبط بمجموعة من الأبعاد، كالهوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط من حيث الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل الهجرة السرية وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات.

وقد حاول حلف الناتو تكييف هذه الأخطار مع إستراتيجيته الجديدة بعد الحرب الباردة وساعده في ذلك ما شكلته أحداث 11 سبتمبر من مبرر لمباشرة إستراتيجيته التوسعية . فقد عمل الحلف على تكييف ثقافة عمله آخذا بعين الاعتبار تطور البيئة الأمنية، ففي عام 1999 اعتمد الحلف إستراتيجية جديدة تركز على التهديدات الأمنية التي تواجه الحلف وطريقة معالجة تلك التهديدات والمخاطر الأمنية التي يرى الحلف بأنها: "متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها، حيث أولى اهتماما خاصا للتهديد الناجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على اعتبار أن مصالح الحلفاء الأمنية قد تتعرض لمخاطر كبرى مثل: الأفعال الإرهابية والتخريب والجريمة المنظمة وقطع المصادر الحيوية".

إن مبادرة القدرات الدفاعية تتعلق بالحاجة إلى تكييف قوات الحلف بحيث تتمكن من معالجة مشكلات الأمن والمتطلبات التي تفرزها البيئة الأمنية، وأهم تحديات المرحلة هي: الصراعات العرقية، النزاعات الإقليمية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتهديد مصادر وامدادات الطاقة، وأغلب هذه التحديات هي على تخوم أوروبا.[1]

ولمواجهة مثل تلك المخاطر اعتمد الحلف جملة من المبادرات التي تهدف إلى تحسين قدراته العسكرية وتشجيع التعاون سواء كان ذلك بين الدول الأعضاء أو مع دول الشراكة والمنظمات الدولية الأخرى، كما أنها تشمل مبادرة القدرات الدفاعية، وهي برنامج رفيع المستوى اعتمد عام 1999 لتفعيل القدرات العسكرية ردا على البيئة الأمنية الجديدة، وإقامة مركز أسلحة الدمار الشامل عام 2000 يساعد الحلفاء في تبادل المعلومات حول هذا النوع من الأسلحة مع سعيهم لتنسيق الرد الأكثر ملاءمة، وكذا تطور الهوية الأوروبية في مجالي الدفاع

[1] - خضر عباس عطوان، "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الاقليمية في الشرق الأوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، لبنان، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 16، خريف 2007، ص181.

www.manaraa.com

والأمن داخل الحلف لتمكين الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من تحمل المزيد من المسؤولية في هذا المجال.[1]

ورغم برز بعض التناقضات بين الدول الأعضاء أحيانا حول المسائل الأكثر ملاءمة للرد على التهديدات الأمنية الجديدة، إلا أن كل الدول الأعضاء تتفق في أن مثل هذه التهديدات قد تأتي من خارج الفضاء الأوروبي – الأطلسي، وأنه لا يمكن تسويتها عن طريق منظمة واحدة أو التعويل على هياكل دفاعية مصممة لمواجهة نزاعات عسكرية تقليدية، بل ينبغي على الحلف أن يتعامل مع منظمات متخصصة أخرى، وأن يتكيف لمواجهة التحديات المختلفة الجديدة، وعليه فإن الناتو الذي كان في البدء حلفا ضمن حدود جغرافية محددة، أصبح يدرك بأن الخطر على الأمن لم يعد مقتصرا من حيث المكان والتوقعات بل عليه أن يتهيأ لمواجهتها أين ومتى تقع.[2]

رابعا: موقع منطقة المتوسط من الإستراتيجية الجديدة للناتو:

يظهر البحر الأبيض المتوسط وكأنه تهديد أو بحر غير مستقر، وهذا راجع لاعتبارات عديدة منها: الانفجار السكاني، الأصولية الإسلامية، الإرهاب، الهجرة، النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، التخلف، نضوب مصادر المياه...

بعبارة أخرى، تعتبر منطقة حوض المتوسط تخوم حقيقية بين الشمال والجنوب، وجاءت نهاية الحرب الباردة لتكثف هذه الحقيقة بشكل واضح وهو ما لاحظه مجموعة من علماء الاجتماع مثل **ادغارمورن** و **ريجي دوبراي**، حيث سجلوا أ ن المتوسط تحول إلى خط مواجهة في الوقت الذي زال فيه خطر الشرق.

بداية سنوات التسعينيات كانت مطبوعة بحالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة وكذا مستقبل العلاقات الأوروبية- الأطلسية، ومخاطر انتقال العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة، وكذا الآثار المترتبة غليها خاصة في منطقتي البلقان وشمال إفريقيا.[3]

فقد صرح الأمين العام للحلف الأطلسي **فيلي كلاس** عام 1995 أن "الأصولية الإسلامية" مصدر خطر على الحلف يمثل ما كانت عليه الشيوعية، وسبق أن أطلق على المنطقة الإسلامية أطلسيا وصف" هلال الأزمات"، كما اعتبر وزير الدفاع الأمريكي **وليان بيري** في نفس العام، أن شمال أفريقيا يمثل مصدر خطر أمني على الحلف، وفي الوقت الذي بدأت فيه

[1] - " الناتو في القرن الواحد والعشرين"، مرجع سابق.

[2] - حسام سويلم، "خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، مصر، مطابع الأهرام التجارية، العدد 148، أفريل 2002، ص192.

[3] - مصطفى بخوش وآخرون، الجزائر والأمن في المتوسط، مرجع سابق، ص6.

www.manaraa.com

الاتصالات من أجل "الحوار"، كانت تتشكل أكثر من قوة عسكرية غربية للتدخل السريع، وفي تلك الفترة أيضا بدأ وضع صياغات لما يسمى "الكتاب الأبيض" لأكثر من وزارة دفاع أوروبية، وهو الوثيقة التي تحدد عادة المهام العسكرية للقوات المسلحة وكان "استهداف الأصولية" الإسلامية عنوان رئيسيا فيها مثل فرنسا وألمانيا.[1]

كما تجد الترتيبات الأمنية على مستوى التنسيق الاستراتيجي بين أوروبا والحلف الأطلسي تجسيدا لها على أرض الواقع، إذ بدأ اتحاد أوروبا الغربية التحضير لعملية عسكرية محتملة "خارج المنطقة"، وفي هذا الإطار يمكن إدراج المناورات العسكرية ARDENT 93 التي نظمها اتحاد أوروبا الغربية في نوفمبر 1993، والتي تعكس مدى اهتمام الدوائر العسكرية الأوروبية بحالة عدم الاستقرار في الضفة الجنوبية للمتوسط ضمن هذا الإطار.[2]

خامسا: الحوار الأطلسي- المتوسطي وأبعاده الإستراتيجية:

عندما لاحظت الولايات المتحدة اهتمام الدول الأوروبية المتوسطية المتزايد بحوض البحر الأبيض المتوسط، سارعت إلى طرح الحلف مشروع يهدف إلى إقامة علاقات أمنية بالدول غير الأعضاء في الحلف. ويتمثل هذا المشروع في إطلاق مجلس شمال الأطلسي (NAC) مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام 1994، وتضم هذه المبادرة حاليا سبع دول ليست أعضاء في حلف الناتو وتقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط وهي: مصر وإسرائيل وموريتانيا والمغرب وتونس والأردن والجزائر.

يعكس هذا الحوار رؤية الحلف في أن الأمن في أوروبا مرتبط بصورة وثيقة بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، كما يعد هذا الحوار عنصرا مكملا لتكيف وتأقلم حلف الناتو مع بيئة أمن ما بعد الحرب الباردة.

وتتلخص الأهداف العامة لهذا الحوار في[3]:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين.
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل.
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو.

أما المبادئ الرئيسية، فقد أدى نجاح إطلاق الحوار إلى قيامه على أساس أربعة مبادئ[4]:

---

[1] - نبيل شبيب، " الأطلسي- المتوسطي... حوار تائه"، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1169972846104&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

[2] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،.ص ص 166-197.

[3] - " الحوار الأطلسي- المتوسطي"، http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm?selectedLocale=ar

[4] - عبد النور بن عنتر،"الأطلسية الجديدة في المتوسط"، **شؤون الأوسط**، لبنان، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 47، ديسمبر 1995، ص 96.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تدرجية الحوار من حيث المشاركة والمضمون. هذه المرونة قد سمحت لعدد من شركاء الحوار بالانضمام، مثل الأردن في نوفمبر1995، والجزائر في مارس 2000.
- ثنائية الحوار في المقام الأول (الناتو +1)، وعلى الرغم من غلبة الطابع الثنائي إلا أنه يسمح بعقد اجتماعات متعددة الأطراف على أساس منتظم (الناتو +7).
- يتعامل الناتو" نظريا" مع جميع الدول المتوسطية المشاركة في الحوار بالتساوي. وقد أدت سياسة عدم التمييز هذه دورا كبيرا في إنجاح إطلاق الحوار وما أعقب ذلك من تطويره، وتتمتع الدول المشاركة بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها في الحوار وحجم تلك المشاركة، مكرسة بذلك مفهوم التفاضل الذاتي، وقد يكون ذلك من خلال برامج التعاون الفردية.
- يهدف الحوار إلى استكمال وتعزيز الجهود الدولية الأخرى على نحو متبادل، مثل عملية برشلونة التي أطلقها الإتحاد الأوروبي، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE.

إن الحوار الأطلسي- المتوسطي الذي تم إطلاقه عام 1994 في قمة بروكسل، يمثل مشروعا ذا طابع عسكري وأمني في الدرجة الأولى يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف الذي امتد ليشمل مناطق جديدة تعدت ما نصت عليه اتفاقية واشنطن التأسيسية لعام 1994، حيث قوسي الأزمات الشمالي والجنوبي إلى منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى التيارات السياسية والعسكرية الأطلسية ممثلة في منطقة جنوب المتوسط.

سابعا: مبادرة اسطنبول الأطلسية ورفع الحوار إلى شراكة:

قرر الأعضاء في هذه القمة المنعقدة سنة 2004 تعزيز الحوار حيث تبنوا وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي". ورد فيها أن الحلفاء قرروا رفع الحوار إلى "شراكة حقيقية" قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار وتكملة الجهود الدولية، على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى، والأكيد على ضمان التكامل مع مبادرة اسطنبول وجهود الإتحاد الأوروبي وإمكانية توسيع الحوار إلى دول متوسطية أخرى مهتمة.[1] وعلى عكس دول الحوار المتوسطي، فإن دول الشراكة من أجل السلام تستفيد من موارد الحلف المالية .

وتبنت الوثيقة معظم المقترحات الواردة في وثيقة براغ وفقا لذلك، فقمة اسطنبول دشنت طورا جديدا في الحوار المتوسطي للحلف، ومن بين النقاط الأساسية فيها،حديث الحلفاء عن الحاجة لترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل شراكة تامة وفعلية مع الشركاء المتوسطيين

[1] - علي مصباح، "إسطنبول وما بعد الحوار الأطلسي- المتوسطي".
http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-757/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-105/i.html

www.manaraa.com

وكذا الحاجة إلى اتفاقات أمنية مع البلدان المتوسطية. وسعت الولايات المتحدة إلى إشراك بلدان عربية متوسطية في قمة اسطنبول وإعطائها منزلة الشريك ولكن ذلك لم يتسن لها بسبب الوضع في فلسطين والعراق آنذاك.

ويأتي هذا السعي الأمريكي في وقت أصبح فيه توجه الحلف الأطلسي جنوبا على أساس الشراكة، جزءا من العقيدة الأمنية الجديدة للناتو. ولكن كان هناك اختلاف في التعاطي معها حيث تهافتت دول أوروبا الشرقية على العضوية فيه، في حين هناك صورة سلبية عن الحلف في العالم العربي، فغالبية الدول العربية تنظر بارتياب وترقب حذر إلى المبادرة الأمريكية في إطار الأطلسي، فمصر مثلا اعتذرت عن استقبال الأمين العام المنتدب للحلف في ماي 2004 معتبرة أنه لا يوجد هناك دور يقوم به الحلف في المنطقة ولم يحن الوقت بعد لرفع الحوار إلى مصاف شراكة، عكس الجزائر التي رحبت بهذا الاقتراح، وهنا نلاحظ الاختلاف في التعامل بين الدول العربية المتوسطية مع مبادرة الحلف وهو دفع هذا الأخير إلى الاتفاق مع الدول المتوسطية الشريكة وفق قادة التمايز الذاتي، بمعنى أنه لكل بلد الحرية في تحديد حاجياته وأولوياته. ويعمل الحلف مع دول الحوار فرادى لتحديد برامج تستجيب لتطلعاتها. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: كيف يمكن تشكيل بنية أمنية إقليمية على أساس مسارات ثنائية (26 + 1)؟

إن الجديد في قمة اسطنبول لم يخص الحوار المتوسطي، بل كان إطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط الجنوب متوسطية، يهدف إلى التأسيس لشراكة أمنية يعرضها الحلف الأطلسي على بلدان متوسطية وشرق أوسطية معينة، تستهدف بالدرجة الأولى إيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

بالإضافة إلى العديد من الانتقادات الموجهة للحوار على رأسها[1]:

- قلة المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي تتابعها منظمة الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
- انعدام التشاور لدى ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار بصفة كافية لحاجيات بلدان الحوار لدى صياغة المقترحات.

ثامنا: الخلفيات الإستراتيجية لعلاقة الناتو بدول جنوب أوروبا:

إن انتقال حلف شمال الأطلسي من الاهتمام بالشرق الشيوعي بعد اندثار الشيوعية، إلى الاهتمام بالمنطقة الإسلامية لم يكن جوابا على أحداث جديدة فيها، سوى أن الصحوة الإسلامية قد استيقظت من جديد وازدادت نسبة الإقبال عليها شعبيا بصورة ملحوظة، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده والاكتفاء بذكر أسباب أمنية وعسكرية وسياسية معينة لتفسير

[1] المرجع نفسه.

www.manaraa.com

الشعار المطروح بعد الحرب الباردة "الإسلام عدو بديل" وهو الشعار الذي وجد طريقه إلى جداول أعمال المؤتمرات الأطلسية، وإعادة صياغة أهداف الحلف،وتطوير تشكيلاته العسكرية والقيادية.[1]

وإذا كان الحوار الأطلسي الذي أطلقه الحلف في بدايته اتخذ صيغة شرح "السياسات الأطلسية" والبحث عمن يساندها، إلا أنه لم يتخذ صيغة حوار بين طرفين باحتياجات أمنية مختلفة، حيث لم تصدر استجابة أطلسية لمطلب عربي رئيسي منذ ذلك الحين إلى ما بعد حوار المغرب -أي على امتداد عشرة أعوام- وهو أن يشمل جدول الأعمال القضية مصدر الخطر الأكبر على الدول العربية وهي الوجود الإسرائيلي. كما أن قمة **براغ** 2002 لتعزيز الحوار كرست انقسام الأطراف المتوسطية المشاركة فيه على محورين: **الأول**؛ محور الرغبات الإسرائيلية، الأردنية، الجزائرية في تحسين العلاقات مع الحلف ورفع مستوياتها، والثاني: موقف متردد من جانب مصر والمغرب وموريتانيا وتونس والانطلاق من أن الحلف ينظر إلى المنطقة، وبالتالي إلى الطرف الآخر في الحوار باعتباره مجالا لسياسته الأمنية وليس شريكا في تحديد تلك السياسات، على النقيض مما قامت عليه المجالس المشتركة للحلف مع الدول الشيوعية سابقا.

وإلى جانب الحوار الجماعي كان الطرف الأطلسي حريصا على إجراء محادثات بصورة انفرادية مع كل طرف متوسطي على حدى، وهو مؤشر على أن الحلف يتحرك باتجاه المنطقة المتوسطية - فضلا على توسيع مهامه وعملياته ما بين أفغانستان وأواسط آسيا وبين جيبوتي وبحر العرب- دون أن يكون للحوار الأطلسي- المتوسطي أي تأثير على ذلك، كما أن الحوار نفسه لم يمنح أي دور للمشاركة العسكرية المباشرة لبعض الدول وهي مصر والمغرب والأردن مثل المهام في البلقان.

لم ينبثق عن الحوار واقعيا سوى خطوات رمزية مثل إفساح المجال أمام بعض المسؤولين الحكوميين من الدول المتوسطية لزيارة مقر الحلف ببروكسل أو المشاركة في بعض الندوات التدريبية والسياسية في إيطاليا وألمانيا واستضافة مراقبين في قطاعات مختارة من التدريبات العسكرية لقوات الحلف.

خاتمة:

ثمة تحديات عديدة تجابه حلف شمال الأطلسي في ظل النظام الدولي الجديد، تتمحور حول طبيعة دوره الجديد بعد زوال الذي نشأ من أجل احتوائه والمتمثل في الإتحاد السوفياتي سابقا،خاصة في ظل سعي الإتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسة أمنية دفاعية مشتركة مستقبلا.

[1] - عبد النور بن عنتر وآخرون،" حلف شمال الأطلسي في عامه الستين"، مركز الجزيرة للدراسات الإستشرافية.
www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/7/.../1_929625_1_51.pdf

www.manaraa.com

على نحو يجعل من ذلك الاتحاد المنظمة الأساسية المنوط بها تحقيق سلم واستقرار أوروبا، وبالتالي فإن دور الحلف في هذا السياق مآله الاندثار، أو على الأقل إمكانية الاستقلال الأوروبي عن المظلة الأمنية للحلف تحت الزعامة الأمريكية، ومن هنا كان لابد من البحث عن مجالات اهتمام جديدة تتعلق بمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في مناطق العالم المضطربة البعيدة عن أوروبا وغير ذلك من المجالات التي لا تهم أوروبا كثيرا.

أما فيما يتعلق بالحوار الأطلسي- المتوسطي فهو يعتبر جزء لا يتجزأ من المقاربة التعاونية الجديدة للحلف غير أن أهميته أقل بكثير من الركائز الأخرى مثل مجلس الشراكة الأورو أطلسية، الشراكة من أجل السلام، العلاقة مع روسيا، ميثاق الشراكة بين الحلف وأوكرانيا، ورغم أنه يمس مختلف القضايا فإنه يقر **سياسيا** حتى وإن اتخذ مظهرا عسكريا تحت وقع أحداث 11 سبتمبر.

ويظل الحوار الأطلسي المتوسطي، الذي يمثل إحدى التجليات الهامة للعلاقات بين حلف شمال الأطلسي ودول جنوب المتوسط محدودا، رغم إنجاز قمتي براغ واسطنبول لعدة أسباب منها:

- صمم الحوار في إطار التطبيع العربي- الإسرائيلي وأطلق في خضم عملية السلام، مما جعله رهين مد وجزر هذه الأخيرة.
- مشاكل المنطقة هي من نوع غير عسكري مما يجعل دور الحلف محدودا، وهي ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية يبدو أن الحلف غير مؤهل لمعالجتها.
- التمويل يطرح إشكالا في الحوار المتوسطي كونه صمم على أساس التمويل الذاتي، مما يحد من مشاركة بعض الدول المنخرطة فيه.
- افتقاره لوثيقة مؤسسة تحدد محتواه بدقة وترسم معالمه، عكس مبادرات الحلف الأخرى والتي لها وثائقها المؤسسة والرجعية وهذا ما يفسر بالشك المتبادل بين الحلف وشركائه المتوسطيين.
- غياب الإجماع حول محتوى الحوار والتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات، وكما أنه لا يساهم في بناء الأمن الأفقي بين دول الضفة الجنوبية لأنه عمودي المقاربة (ثنائي بين الحلف والدول المتوسطية فرادى)
- عدم اقتناع الدول المتوسطية المعنية بالحوار انطلاقا من كونه مبادرة جنوب أوروبية (اسبانية وإيطالية)، كما أن بعض الدول العربية تتحفظ عن الانخراط في بعض الجوانب العسكرية للحوار بسبب وجود إسرائيل وتنتقد استبعاد الدول العربية الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com